

البرنامج السياسي للحزب

البرنامج السياسي

- 1- السياسات الخارجية
- 2- القضية الفلسطينية
- 3- الدور العربي
- 4- مجلس التعاون الخليجي
- 5- الامن الوطني
- 6- الاقليم
- 7- حقوق الانسان
- 8- القوانين الناظمة للعملية السياسية
- 9- اللامركزية وتعزيز الادارات المحلية
- 10- الفصل بين السلطات
- 11- التعددية وقبول الاخر
- 12- الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني
- 13- تمكين المرأة سياسياً
- 14- توجهات الحزب الفكرية والسياسية.

1- السياسات الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية الأردنية جزءاً من السياسة العامة للدولة ، كانت وما زالت السياسة الخارجية الأردنية خط الحياة بالنسبة إلى الأردن ، وسوف يقوم الحزب بالعمل على وضع استراتيجية جديدة متجددة دائماً للسياسة الخارجية الأردنية، تأخذ بعين الاعتبار التطورات العربية الداخلية والبيئة المحلية و النظام الإقليمي الجديد ، بحيث تتوسع آفاق وخيارات السياسة الخارجية الأردنية بشكل يعظم من المصلحة الوطنية والدور الأردني العربي والدولي.

2- القضية الفلسطينية

يؤكد الحزب أن الأولوية لا بُد وأن تبقى ، من حيث الجهد والعمل والتحرك لصالح القضية الفلسطينية ومركزيتها ، فهذه القضية ليست مجرد قضية قومية ، أو إقليمية ، عادلة وجديرة بالدعم والمساندة فحسب إنها بالنسبة للأردن كذلك قضية أمن وطني أردني . تتوقف على حلها حلاً عادلاً وفق قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات العملية السلمية، مصالح أردنية عليا، مرتبطة بالحل النهائي. وفي مقدمتها ملفات اللاجئين والقدس والحدود. وإن الحزب يؤكد على ضرورة و أولوية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإقرار حق العودة والتعويض، المقدس؛ في سبيل إحلال السلام العادل الشامل. رافضين و محاربين لأي مؤامرة تحاك ضد الأردن تتعلق بالوطن البديل مؤكداً أن الأردن هو الأردن و فلسطين هي فلسطين ، مرحبين و داعمين مسعى الدولة الفلسطينية لإكتساب العضوية الكاملة في هيئة الأمم. كما يؤكد الحزب على رفضة للممارسات الاسرائيلية الاستفزازية على الارض الفلسطينية المحتلة والمتمثلة بحصار المدن وبناء جدار الحد العنصري ومصادرة الاراضي وبناء المستوطنات وتهويد مدينة القدس والحفريات تحت الاقصى والإصرار على الاعتراف بيهودية الدولة الاسرائيلية.

3- الدور العربي

سوف يعمل الحزب على تعزيز دور الدبلوماسية الأردنية و التأكيد على دورها الفاعل والمحوري في خدمة وحدة الصف العربي، و تكريس التضامن نهجا عربياً في مجابهة التحديات والاستحقاقات الإقليمية ، كما سيواصل الحزب دعمه، على كل صعيد، لكل الأشقاء، وحرصه على تكريس الأمن والاستقرار للمنطقة، على قاعدة من احترام الشؤون الداخلية للغير، وعلى مسافة واحدة ، تحددها اعتبارات الثوابت الوطنية والمصالح العليا ، كما سوف يسعى الحزب إلى دعم كل المبادرات التي تنهض بالمهام المناطة بالجامعة العربية خدمة لأعضائها و رفع سوية الدول العربية لتأخذ مكانها الطبيعي و الحقيقي إزاء القضايا و التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي.

4- مجلس التعاون الخليجي(عمق استراتيجي للمملكة)

إن الحزب يثمن المبادرات التي تسعى لتعزيز التعاون المشترك بين المملكة و دول مجلس التعاون الخليجي ، و سوف يسعى الحزب إلى متابعة الجهود المبذولة لبلورة شكل هذا التعاون بما يتمخض عنه من اتفاقيات خاصة بما يعزز من عملية تبادل الخبرات و جلب الإستثمارات و تسويق اليد العاملة الأردنية في السوق الخليجية ، إذ يعتبر الحزب أن هذه الشكل من التعاون ، جاء ضمن منظومة التشارك و التكافل بين الدول العربية و التي يسعى الحزب أن تمتد لتشمل كافة الدول العربية بشكل عام و دول مجلس التعاون الخليجي خاصة ، كعمق استراتيجي للمملكة ، سياسيا و اقتصاديا.

5- الأمن الوطني

يؤمن الحزب بأن الأمن الوطني الاردني جزء من الأمن القومي العربي يؤثر فيه ويتأثر به سلباً و ايجاباً ، كما يؤمن حزبنا بأن السياسات الاردنية من مفهومها للأمن الوطني الاردني تنطلق من متطلبات حماية الوطن من الاخطار الخارجية وتعزيز الوحدة الوطنية وتمتين النسيج الاجتماعي وتحصين الجبهة الداخلية.

6- الإقليم

إن غياب النظام الرسمي العربي عن الساحة السياسية في المنطقة أحدث فراغا سياسيا وامنيا شجع قوى دولية وإقليمية لتغطيتها والعمل على إضعاف الدول العربية بآليات مختلفة منها الاحتلال كما حدث في العراق او من خلال المشاريع الدولية او من خلال التهديد والتلويح باستخدام القوة مع بعض الدول ، كما أحييت الأحلام الإمبراطورية لدى دول محورية في المنطقة ومن هنا فإن الحزب يناشد قادة الأمة أن يعوا ويدركوا مخاطر استمرار التمزق في الجسم العربي والعمل الحثيث على إعادة اللحمة العربية وإحياء النظام الرسمي العربي وتفعيل مؤسساته.

ويسعى الحزب على التركيز على المبادئ والأهداف الوطنية للأمة العربية والإستمرار في حمل رساله الأمة والإيمان بقضاياها والإلتزام بها وخاصة القضية الفلسطينية بالإضافة الى دعم الجهود الرامية الى تحرير الأرض وتعزيز السيادة الوطنية في وقت تعاني فيه دول عربية كثيرة مثل العراق والسودان والصومال وفلسطين أوضاعا سيئة كل ذلك يعتبر أولويات ومبادئ يجب على قادة الأمة التمسك بها واعتبارها ثوابت وطنية و قومية.

7- حقوق الإنسان

إن الحزب يسعى و بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني ذات الإختصاص إلى استكمال بناء مجتمع العدالة والمساواة وسيادة القانون وصون كرامة الإنسان وحماية الحريات العامة وحقوق المواطنين في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم بين أبناء أسرتنا الأردنية الواحدة الكبيرة ، كما سوف يسعى الحزب إلى دعم البرامج التي تعزز حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها ومراقبة أوضاعها وتقديم المشورة والمساعدة القانونية لمحتاجيها.

8- القوانين الناظمة للعملية السياسية

إن الحزب يؤكد دعمه و سعيه لتفعيل القوانين الناظمة للعملية السياسية و هي قانوني الإلتخاب و الأحزاب و قانون الإجتماعات العامة و العمل على تطوير هذه القوانين بإستمرار و بما يتناسب التطور الديمقراطي للمملكة، و إذ يؤكد الحزب أنه سوف يسعى إلى توفير البيئة الصحية للعمل بهذه القوانين من خلال تعزيز الشفافية و الحريات العامة و إزالة أية قيود تعرقل تنفيذ هذه القوانين.

9- اللامركزية و تعزيز الإدارات المحلية

إن الحزب يقدر النهج الذي يسعى إلى تطبيق اللامركزية ، حيث أننا نؤمن أنه من الأسس الرئيسية لتعزيز الديمقراطية ، و التقليل من مبدأ التسلط في صنع القرار و تهميش الأغلبية ، و إننا ندعم و في حال توفر الموازنة اللازمة لمثل هذا المشروع أن يتم تطبيقه على أرض الواقع ، حتى تتمكن كل محافظة من تنفيذ مشاريعها دون الرجوع إلى المركز بما يدعم إستقلاليتها الكاملة.

10- الفصل بين السلطات

إن الحزب يدعم و يؤكد على ضرورة الفصل بين السلطات الثلاثة ، فصلاً تاماً ، التنفيذية ، التشريعية و القضائية تعزيزاً لنهج ديمقراطية الدولة ، و الحزب يسعى إلى إحداث آلية لتسمية أعضاء السلطة القضائية بما يتناسب مع الإستقلالية التامة و الشفافية و ذلك من خلال عرض أسماء المجلس القضائي الأعلى على مجلس الأمة و بعد نيلهم الموافقة تصدر الإرادة الملكية بتعيينهم.

11- التعددية و قبول الآخر

لقد تميز الاردن الحديث, في ظل جهود المملكة الهاشمية بالوطنية الجامعة التي تستند الى قيم ومبادئ الامة العربية, فالأردن منذ بداية نشوء الدولة ، مشروع قومي يحتضن تطلعات الامة من اجل الوحدة والحرية, وهو منذ البداية تميز بالحفاظ على التعددية الثقافية لمكونات الشعب, سواء كانت هذه التعددية تقوم على الاصول القومية او على الطائفية والجهوية ، و إننا في الحزب نحترم و نقدر هذا التنوع الثقافي الذي رافق بناء الدولة و نؤمن أنه يعكس قيما و اعرافا ديمقراطية إجتماعية تحترم الثقافات والعادات لكل فئة و طائفة ، وهي لا تنتقص من الهوية الاردنية انما هي علامة على تحضرها لانها تحتضن الهويات الجزئية في اطار حضاري راق من الوعي السياسي والاجتماعي.

12- الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني

إن حزب الإتحاد الوطني الأردني ينظر إلى كافة القوى السياسية من أحزاب و مؤسسات المجتمع المدني العاملة تحت مظلة الدستور و القانون الأردني بفعاليتها في تنفيذ برامجها ومد جسور التعاون فيما بين الحزب و هذه المؤسسات لتحقيق مصلحة الدولة العليا و ذلك من خلال عقد الشراكات و التحالفات و الإندماجات التي تتوافق مع مبادئ و مرتكزات حزبنا.

13- تمكين المرأة سياسياً

شهدت العقود الاخيرة تقدماً ملحوظاً في المشاركة السياسية للمرأة و تزايدت في مناطق العالم المختلفة اعداد المنظمات والحركات النسائية ونجحت القلائل من النساء في تبوء مناصب سياسية هامة و على الرغم من هذه المكتسبات الا ان التمييز على اساس الجنس لا يزال عائقاً امام مشاركة المرأة رسمياً في عملية اتخاذ القرار وسيطرتها على الموارد المادية والسياسية ولا تتمتع المرأة حتى الان في اية دولة من دول العالم بالمساواة مع الرجل بالمكاسب السياسية و عليه فإن حزب الإتحاد الوطني الأردني سوف يسعى بكامل إمكانياته لتعزيز دور المرأة سياسياً من خلال إستقطابها للعمل الحزبي و حثها للمشاركة بالإنتخابات البلدية و النيابية و العمل على رفع مكانها في كافة المحافل السياسية الأردنية.

14- توجهات الحزب الفكرية و السياسية

إن توجهات حزب الإتحاد الوطني الأردني الفكرية و السياسية تنبع من الدستور و من المرتكزات الوطنية للدولة الأردنية و قيادتها الهاشمية التي جاءت إلى المملكة الأردنية عبر ثورة عربية كبرى تمتد جذورها إلى سيدنا رسول الله محمد بن عبدالله النبي العربي الهاشمي أفضل الصلوات و السلام عليه ، و ذلك بتأكيدنا على ممارسة الديمقراطية و المساواة و العدالة في الفرص و المكتسبات و سيادة القانون و دولة المؤسسات.